



رقابة بصيغة الجمع

خاتمة بنونة

كان قدرُ الكتابة، دومًا، أن تقف في منطقة التماسٍ مع نصوص تدعي لنفسها حقَّ الإطلاقيّة والحقيقيّة والقداسة، وأن تتحمّل عبءَ فضح وتكسير المحرّم. لذا ظلت الكتابة ترفض أن تكبل إرادتها سلطةً رقيبٍ أو شرعيةً مفتٍ أو تنميطاتٍ إيديولوجيَّة. فالكتابة صنو الحرية، بل امتدادها الملموس والمرئي في واقعنا المعيش، ولهذا كُتِبَ عليها أن ترابط في قلعة الصراع المحموم ضد فقه المنع والمصادرة.

والكلام عن الرقابة حديثٌ مباشرٌ عن خصوصية البنية الذهنية لمجتمع من المجتمعات، سواء أكانت هذه البنية فعلاً مرئيًا ولمسوسًا ممثلًا في القوانين الجزرية التي تدعي تنظيم العلاقات الاجتماعية وتمثيل «النظام العام» والإنابة عن الهوية الناظمة لسلوكيات المجتمع؛ أم كانت متعاليةً لا تنتظم داخل المدوّن وإنما تعمّ بروحها تصرفات الأفراد والجماعات، وتكمن في شكل مواضع اجتماعية يتوافق المجتمع حولها. بهذا المعنى، ظلت الرقابة بحرًا بلا شيطان، أينما وليت وجهك فثم رقابة، وأينما ارتحلت يطاولك سوطُ الرقيب.

والرقابة فعل يترصّب بنا، كامنٌ في دواخلنا، لا يهدأ. نشور حين يجلدنا بسياطه، ونتلذذ به حين يكون سلاحنا في مواجهة الآخر المختلف معنا أو عنا!

من ذاكرة المنع

عندما أعود بذاكرتي إلى فترة البدايات، كان كلُّ شيء في مرحلة التكون: مجتمعًا خارجًا من زنزانة الاستعمار ويتأهب لانطلاقة ناجحة نحو المستقبل. وكانت تتعارض داخله النزوعات والرغبات والأحلام: فهناك جيلٌ حالمٌ بالثورة والتغيير، وفي الطرف المقابل حراسٌ شدادٌ غلاظٌ يعصون المجتمع ويفعلون ما يؤمرون به وما لا يؤمرون من أجل عوق المسير خوفًا من انزلاقاتٍ تُعصف بمصالحهم. أصوات تنطلق في صيحاتٍ مدوية، فاتحةً هوامشٍ جديدةً في الزمان المغربي من جهة؛ وأيادي تحمّل الأكامم والسياط من جهة ثانية، معلنةً أن لا صوت يعلو على سوطها لأنها حامية المجتمع والوصية عليه. هكذا فعلوا بالأمس حين سلطوا علينا أجهزتهم وآلياتهم القمعية وشقاوة حلفائهم ليندوا أحلامنا الجميلة؛ وهامهم اليوم يتسرّبون بمفاهيم الديمقراطية والتراضي ويوزعون علينا بطاقات الزمن الجديد، مبشّرين بانبلاج صبح جديد. شوطٌ آخرٌ من معركة الإبادة، فبعد أن تكسرت النصال على النصال، وبعد أن هدّ هذا الجسد المقاومُ المشوم بالآلم، طالبوه بأن يُبعث ثانية ليشارك في ترتيب طقوس جنازته.



خاتمة بنونة قدر الكتابة أن تتحمّل عبءَ فضح وتكسير المحرّم

على إيقاعات هذا الزمن المفلوف بالغضب والعنف والعنف المضاد، والذي كانت فيه أشكال الرقابة متعددة ومتلونة بألف لون، خطوط أولى خطواتي في عالم الكتابة. كان الوضع العام مشحوناً بتصورات وأنماط سلوك متداولة، كرسّت برمزية سلطتها ضوابط الحركة الإبداعية، وسنّت بقر سلطان الأسبقية في الزمان قوانين اللعبة. فلم تُراهن على المحتمل الذي ينبعث من رحم الثبات، ولم ترض أن ترتحل عبر خلوات الكتابة حيث نبض الممكن أقوى من أن تلغيه خطابات المتداول المصوغ في قوالب أحادية اللغة والرؤية.

لم يكن المشهد الثقافي المغربي في بدايات الستينيات قد اعتاد الإنصات إلى الصوت المختلف. فكان قَدري أن أحارب على كل الجبهات: فلا أُسرتي أقرئني في البدء على اختياري، ولا المجتمع الثقافي رَحِم اختلافي. كانت عائلتي، التي ترجتني من الله بعد خمسة ذكور، تهينني لمصير حَدَّت معالمه سلفاً في أزمنة الحرمان الأنثوي: زوجة تُزهر في بيت زوجها وتُنجب وتُسهر على تربية أبنائها. لكنني كنتُ أحسُّ أنني مرهونة لشيء آخر لم تتضح آنذاك معالمه. يكفي أن أسوق هنا تلك الكلمات التي كانت ترددها أمي، رحمة الله عليها، كلما أحسست بغصة تجاهي: «لعنةُ الله على اليوم الذي أدخلناك فيه المدرسة.» فقد كان التعليم، بالنسبة إلى الأنثى في ذلك الزمان، مئة لا حقاً. وكان أبي، رحمة الله عليه، يقول: «ما ذُنبي حتى أمتحن بهذه البنت التي كنتُ أرجوها من الله بعد الذكور الخمسة؟!» وكان عندما يُسأل في منطقة القيسارية بفاس العتيقة: «مَنْ هي خنائة بنونة؟» يجيب، والغصة في حلقه، «لا أعرفها.» كان قصداً لا يريد أن يُعرف خنائة بنونة المتمردة والحالمة خارج المألوف والمتداول، والتي قالت له يوماً وقد خاطبها في أمر زواجها وهي لم تتجاوز العتبة الأولى لمرحلة المراهقة: «والله لو أهديتني زوج لأقتله وأقتل نفسي.» ولن أنسى في هذا السياق الدعم الكبير الذي أحاطني به زعيم الأمة الأستاذ علال الفاسي عندما واجه أبي قائلاً: «خنائة ابنة المغرب وليست ابنتك، فلا تُغثلها بهذا الزواج المبكر.» وحتى عندما استسلم أبي للأمر الواقع واجهني أمراً: «أريد منك وعداً خالصاً بأن تحافظي على شرفي وشرف عائلتك...» وكان الإبداع إتلاف للشرف!

لم تكن تلك وجهة نظر أبي فحسب، وإنما هي فكرة يتداولها الناسُ عندما في حكاياتهم عن مجتمع المثقفين، إذ لم يكن يُسمح للمرأة بالدخول إلى عالم الكتابة إلا بعد أن تضحي بكل مقوماتها كإنسان لتستباح لرغبات الآخرين. وليس غريباً أن نسمع بعد ذلك أن المرأة تُبدع بجسدها وإغرائها أكثر مما تُبدع بفكرها وحسها. بل حتى عندما يُقر الآخر بما تُبدعه المرأة يستكتره عليها، فينسبه إلى رجل يكتب نيابة عنها. هذه أول مصادرة تواجه المرأة وهي تقتحم عالم الكلمة الخلاقة: مصادرة حقها كمبدعة قادرة على أن تؤسس لنفسها شخصية مستقلة عن مؤسسة الزواج. وكان السؤال الذي يؤرقتني: لماذا هذا الإصرارُ على إفناء المرأة وقبر أحلامها؟ أتذكر هنا كيف أن إخوتي الخمسة، لما علموا خبر سفري الأول في وفد من المثقفين المغاربة خارج المغرب، أجمعوا أمرهم وأوعزوا إلى أبي بأن يمانع في أمر سفري، وأقسموا إن هولم يفعل، وسافرت مع هؤلاء الرجال «الغرباء»، ليُهَجروا الحي وليخلقوا لاهم انتقاماً من العار الذي لحق بهم من جراء مصاحبتني للأغراب. ولم أعد أذكر إن كان إخوتي قد حلقوا لاهم، وإن كنت متيقنة أنهم لم يهَجروا الحي!

بهذه الروح المقاومة اقتحمت عالم الكتابة والإبداع، فكانت لي خير زاد في مواجهة ما سيأتي من أصناف المنع والمصادرة. لقد كنتُ في مسيرتي الثقافية مشحونة بكل ما أنا مرهونة له. وكنتُ أعلم، وأنا أضع رجلي على عتبة المجهول في عالم الإبداع، أن فعل الكتابة لحظتها، وبالنسبة إلى أنثى من وسط معين، قد يخلف كثيراً من الاستفسارات البريئة والمفومة. وكان أستاذي علال الفاسي يقول لي: «لقد جئت في زمان غير زمانك»، وكنتُ أردتُ عليه في تحدٍّ: «لو أن هذا الجدار الذي أمامي هو المستحيل نفسه لطلتُ أضرب عليه رأسي حتى أموت دونه أو أصنع فيه كوة تُفتح منه الأجيالُ اللاحقة باباً للمستقبل لآكون جديرة بهذا الوطن.»

عندما كنتُ أجيب بهذه اللغة المتحدية، كانت هناك صنوفٌ شتى من أشكال المنع والرقابة والمصادرة تلاحقني، ليس أهنؤها رقابة السلطة، إذ كانت رقابة المثقف وأساليب المصادرة التي يمارسها في حق الإبداع المختلف عنه أقسى وأمر من رقابة السلطان. فبعد أن انتصرتُ في معركتي ضد رغبة العائلة في إهدائي إلى زوج، أجندم بالرغبة ذاتها من المثقف الذي ينزعج من حضور المرأة إلى جانبه في الملتقيات والندوات الفكرية - وهو الذي تعودها ظلاً له في البيت - فلا يلبث أن يستدرجها إلى مؤسسة الزواج. وهو بذلك، عن قصدٍ أو غير قصد، لا يرى فيها إلا الأنثى التي تجلب له المتعة وتوفر له أسباب النجاح، فيكون بذلك قد مارس عليها نوعاً من المصادرة والرقابة الذكورية المجتمعية. أليس المثقف هنا مثل ذلك الأب التقليدي الذي أعد لي مستقبلاً أكون فيه خادمة مطيعة لزوج أنتظر طلعه كأي امرأة تسحق أحلامها في شرقنا هذا المبتلى بالتهاب الذكورة؟



اقتحمت الشرطة حفل تقديم شروق وافتادت بنونة إلى المخفر

النقد وسلطة الرقابة

كنتُ أشرتُ، في البدء، إلى أنَّ القدر رمى بي في زمن مشحون باحتقان سياسي واجتماعي وثقافي. وكان النقد الأدبي جزءاً من سلطة الرقابة العليا للرجل في عالم الكلمة الخلاقة. فقد وُجِهتُ بنقدٍ شرس من لدن مؤسسة النقد الأدبي التي كان يسهر عليها أيامها دعاءُ التقدمية من الماركسية المزيّفين، الذين كانوا يقيسون الإبداع بمعايير الإيديولوجيا والانتماء السياسي والطبقي. وعندما أصدرتُ مجموعتي القصصية الأولى النار والاختيار هاجمني النقاد المسوبون على الماركسية، ولم يعترفوا بها نصّاً إبداعياً، لا لضعف إبداعيتها وجماليتها، وإنما لأنها صادرة عن مبدعة قُدِّر لها أن تنتمي إلى طبقة اجتماعية وُسِّمَتْ بأنها بورجوازية محافظة، ولأنني استشهدتُ فيها بالقرآن والحديث في زمن كان فيه المرءُ يُخفي إيمانه ويمارس معتقداته بعيداً عن الأنظار حتى لا يُنعت بالرجعية والتخلف. وعندما كتبتُ عن الفقراء والطبقات المحرومة قيل لي إنني بورجوازية لا يحقُّ لها أن تُكُتَب عن الطبقات الفقيرة، وبعثوني بخيانة طبقتي. وأنا اليوم أسألهم، وقد احتلوا المناصب واعتلوا الكراسي المنوحة: «من الذي خان طبقته؟» فكم تجبُّ إخواننا «النقاد» وغالوا في «تقدميتهم» ومارسوا إثم المصادرة والإقصاء والمنع غير المباشر في حقِّ الكثير من الأصوات الإبداعية والثقافية المغربية، فالغوا من ذاكرة ثقافتنا الوطنية العديد من الإسهامات الإبداعية والفكرية الحرة والملتزمة. ولعمري فإنَّ رقابتهم هذه أشدُّ بطشاً من رقابة وزارة الداخلية ذاتها. إنَّ الذين كانوا يحْمِلون سيفَ دمقلس ويهشّمون به الرؤوسَ ويقطعون به الألسنَ ويُتْكَرون على المرأة حقَّ الإبداع، هم الذين يتسابقون، اليوم، على المنابر ويتبجحون بخطابات عن حرية المرأة وحق الاختلاف!

لقد ألقى النقدُ النصَّ وصادره، ليصادر معه حقَّ الكاتب في التعبير. لم يكن النقد - وهو في برائثين الإيديولوجيا - قادراً على أن يكون مجالاً للحوار وللخلق وللتنوير، بقدر ما كان محكمة للإدانة ولاستصدار أحكام الإباداة والإقصاء والمصادرة في حق الإبداع المختلف والمنتمي بصدق إلى هموم وطنه. ورقابة المؤسسة النقدية، في تصوري، أفضح وأشرس من كل رقابة، لأنها تُصنر عن معرفة وإرادةٍ واعيتين بعملية المصادرة.

المنع وتجربة «شروق»

وُلدتُ مجلة شروق في الحي الجامعي بظهر المهران بفاس العتيقة، وكانت معي الأستاذة غيثة بوزويغ المحامية بمدينة فاس، فيما التحقت بنا بعد ذلك الأستاذة بديعة ونيش القاضية بالمجلس الأعلى. وكان الأستاذ عبد الكريم غلاب والأستاذ عبد الجبار السحيمي يقدمان لنا الدعم الفني والتقني.

قبل إصدار المجلة كان عليّ أن أزور مكتب وكيل الملك لأخبره بأمر الإصدار. وكان مما قاله لي الوكيل مستغرباً: «لم يجرؤ الرجال على مفاتحتي في مثل هذا الموضوع، فكيف لأنثى؟» كنتُ، على حد علمي، المرأة الأولى التي تُصدر مجلة في المغرب تعنى بقضايا المرأة. في هذه المرحلة كانت مجلة «إيل» (Elle) الفرنسية قد أصدرت عدداً خاصاً عن المرأة المغربية، بغلاف أبيض وعلامة استفهام كبرى، وكُتِب في أعلاه «المرأة المغربية». أثار هذا العدد غضب المسؤولين، بمن فيهم الحسن الثاني. ثم وصل خبر إصدار مجلة شروق إلى المسؤولين، فأرادوها أن تكون جواباً على علامة استفهام مجلة إيل الفرنسية. فما كان إلا أن عرّض عليّ وزير في الحكومة آنذاك فكرة تبني الوزارة لهذا المشروع الوليد. وبعد أن رفضتُ جاء العرض من جهات أعلى وبإجراءات أقوى، فرفضتُ أيضاً. وكان للرفض ثمنه: فحين أقمنا حفلاً كبيراً لتقديم المجلة، وجَمَعنا مبلغاً مهماً من المال دعماً لها، فوجئنا بالشرطة تقتحم علينا مكان الحفل وتصادر الأموال وتقتادني إلى مخفر الشرطة الذي قضيتُ به الليل كله من أجل الاستئطاق والبحث.

كانت تلك هي التحية الأولى جواباً على رفضي. أما التحية الثانية فقد كانت عبارة عن رسالة من وزير التعليم بمنعني فيها من أن أكون مديرةً للمجلة بدعوى أنني موظفة في قطاع التعليم، مع أن العديد من رجال التعليم كانوا يشغلون مهمة مدرّاء لمجلاتهم، ومنهم الأستاذ أبو بكر القادري الذي كان مديراً لمدرسة تعليمية ومديراً للمجلة كان ينشرها. فاضطررنا تحت إلحاح إصدار العدد الأول من المجلة إلى استبدال اسمي باسم الأخت ربيعة بنونة كمديرة للمجلة.

لم تزدني كلُّ متاعب المنع والمصادرة إلا تشبهاً بموقف المبدئي الذي يعي أن الكتابة مصادرة للمصادرة، وتوقُّ أدياً إلى معانقة كلِّ أشكال الحرية. فالبدع الحقيقي هو خارج المتداول، وفوق الجمارك اللغوية والحدود الاجتماعية والضوابط الكلامية. وهو في ذلك يكون الفم لكلِّ الأفواه المكمّمة، وإشراقاً لكلِّ ما يحو الظلمة المعمّمة في أزمنتنا العربية المجهضة.

خناثة بنونة

رواية مغربية عن أعمالها: النار والاختيار. والصمت الناطق والعد والغضب